Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 51-72
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.4

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Impact of The Basel III Capital adequacy Requirements on The Profitability of commercial banks operating in some Arab countries

Rahma Shamsi Amash*, Saja Fathi Mohammed Younis
College of Administration and Economics/University of Mosul

Keywords:
Basel III standards, capital adequacy, commercial bank profitability.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 28 Aug. 2023
Accepted 12 Sep. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Rahma Shamsi Amash
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: This study aimed to test the impact of applying Basel III capital adequacy standards on the profitability of the (28) Arab commercial banks for the period (2010-2021). The random effect model (REM) was used to analyze the (Panel data), the results indicated that there is a positive and significant effect of Basel III capital adequacy standards on the return on assets (ROA) in commercial banks, the study sample, and this means that applying Basel III capital adequacy standards leads to increase bank returns. The study also found that large banks are more able to achieve more profits than small banks under applying Basel III capital adequacy standards.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 51-72
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.4

أثر تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العاملة في بعض الدول العربية

رحمة شمسي عماش **سجى فتحي محمد يونس**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

هدفت هذه الدراسة اختبار أثر تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العربية البالغ عددها (28) مصرفا تجاريا للفترة (2010-2021). تم توظيف نموذج التأثير العشوائي (REM) لتحليل (Panel data). وأشارت النتائج إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لمقررات بازل III لكفاية رأس المال في العائد على الموجودات (ROA) في المصارف التجارية عينة الدراسة وهذا يعني أن تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال يعمل على زيادة العوائد المصرفية. كما وجدت أيضاً أن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على تحقيق المزيد من الأرباح من المصارف الصغيرة في ظل تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل III، كفاية رأس المال، ربحية المصارف التجارية.

المقدمة

تعد كفاية رأس المال احدى أهم المؤشرات الحيوية للملاءة المالية للمصارف، فهي صمام الأمان لحماية أموال المودعين وتعزيز الاستقرار والكفاءة في القطاع المصرفي. وإن احتفاظ المصارف باحتياطيات كافية من رأس المال يمكن أن يدعم الثقة في سلامة واستقرار الجهاز المصرفي. ويعد هدف الربحية عنصرا اساسيا لبقاء المصارف إذ يتوقع من المصارف أن تحقق ارباحاً لاستيعاب أو امتصاص الخسائر من أرباحها في حالة حدوثها.

كما يعد دراسة تأثير متطلبات كفاية رأس المال على ربحية المصارف امر في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك المركزية والمصارف التجارية ومدراء البنوك والحكومة وغيرهم لمالها من أهمية في استقرار الجهاز المصرفي.

وتسعى لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ضمان الاستقرار المالي والمصرفي من خلال صياغة القواعد واللوائح المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتعمل على تحديث مقرراتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو ظهرت مخاطر مصرفية جديدة كما هو الحال عند حدوث الازمة المالية العالمية في 2008، إذ حاولت العديد من المصارف معرفة الموجودات المرجحة بالمخاطر وكفاية رأس المال اذ أصبحت الخدمات المصرفية محفوفة بالمخاطر، مما دفع البنوك إلى قياس وإدارة مستوى المخاطر لديها الأمر الذي دفع إلى اصدار مقررات بازل III تتضمن لوائح ومتطلبات أكثر صرامة حول كفاية رأس المال والرافعة المالية والسيولة والتمويل لضمان احتفاظ المصارف برأس مال كافٍ للوفاء بالالتزامات المالية واستيعاب الخسائر غير المتوقعة.

وفي ضوء ما تقدم، تتناول الدراسة الحالية أثر تطبيق مقررات بازل III في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة، ولتحقيق ذلك تم عرض الموضوع من خلال أربعة مباحث تناول الأول منهجية الدراسة والدراسات السابقة وعرض المبحث الثاني لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتناول المبحث الثالث وصف متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية في حين عرض المبحث الرابع مناقشة نتائج أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العربية عينة الدراسة واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

أَوَّلاً. منهجية الدراسة:

❖ **أهمية الدراسة:** احتل موضوع تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال أهمية كبيرة في المصارف التجارية لما له من دور كبير في حماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار المالي للمصارف، إذ إن امتلاك المصارف رأس مال كافٍ وقوي يساعدها في مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة كما تساعد في استمرار عمل المصرف وديمومة نشاطه الاستثماري والائتماني وتجنب المخاطر وضمان حقوق المودعين.

❖ **مشكلة الدراسة:** تسعى لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق استقرار النظام المصرفي في ظل الأزمات المالية والمصرفية المتتالية وأهمها الأزمة المالية العالمية عام 2008. الأمر الذي دفع لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ادخال العديد من الإصلاحات على مقرراتها. وركزت هذه الإصلاحات والتي تعرف باتفاقية بازل III على زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للمصارف وتحقيق الاستقرار المالي، ومن هنا يمكن عرض مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية: ومنها الأزمة المالية العالمية عام 2008

1. ما العلاقة بين تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق بازل III وربحية المصارف التجارية عينة الدراسة؟
2. ما تأثير تطبيق متطلبات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة؟

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بالآتي:

1. التعريف بالمبادئ والمقررات الواردة في اتفاقية بازل I وIII وIII كما حددتها السلطة الرقابية المعنية بالموضوع.
2. قياس العلاقة بين تطبيق متطلبات بازل لكفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية عينة الدراسة وتحليلها قبل تطبيق مقررات بازل III وبعده.
3. قياس وتحليل أثر تطبيق متطلبات بازل لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة قبل وبعد تطبيق مقررات بازل III.

❖ **فرضيات الدراسة**

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية مفادها:

1) يوجد علاقة معنوية بين تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.
2) يوجد أثر معنوي لتطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة. وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

- لفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي لتطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في العائد على الموجودات ROA.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي نسبة التوظيف LOAN في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي القروض غير العاملة NPL في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي للكفاءة الإدارية Cost في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر معنوي لحجم المصرف Size في ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة.

❖ **الحدود المكانية والزمانية للدراسة:** اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي والمدرجة في الاسواق المالية العربية الأردن- الكويت - قطر- الامارات. أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالفترة (2010-2021). تم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة. كما تم استخدام البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً. دراسات سابقة: تناول العديد من الباحثين والكُتَّاب كفاية رأس المال على وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، وتباينت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير تطبيق مقررات بازل لكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية، إذ اتفقت مجموعة من الباحثين على وجود علاقة معنوية موجبة بين كفاية رأس المال وأداء المصارف التجارية مثل دراسة (Abiodun & Abdul-Azeez 2020) ودراسة (Obadire et al., 2022) ودراسة (محصول، واخرين، 2022).

هدفت دراسة (Abiodun & Abdul-Azeez 2020) إلى بيان تأثير كفاية رأس المال في المصارف العاملة في نيجريا، للمدة من (2007-2017)، شملت متغيرات الدراسة التابعة (نسبة كفاية رأس المال)، والمتغيرات المستقلة (العائد على الموجودات، والنقد، واذونات الخزينة على اجمالي الودائع لقياس السيولة، والقروض المتعثرة، والقروض إلى إجمالي الموجودات، وحجم المصرف)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي، هامش الفائدة، معدل التضخم)، تم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن العائد على الموجودات له تأثير إيجابي ودلالة إحصائية علة نسبة كفاية رأس المال، وإن نسبة السيولة لها تأثير سلبي ولكن ليس كبيراً في نسبة كفاية رأس المال، على العكس من ذلك أن نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات لها تأثير ايجابي كبير في كفاية رأس المال للمصارف النيجرية، وكان للقروض المتعثرة وحجم المصرف، ومن بين متغيرات الاقتصاد الكلي كان لسعر الفائدة فقط تأثير إيجابي كبير في نسبة كفاية رأس المال.

وهدفت دراسة (Obadire et al., 2022) إلى بيان تأثير لوائح رأس المال لبازل III في الكفاءة التشغيلية والاستثمارية للمصارف التجارية العاملة في أفريقيا، للمدة (2010-2019)، شملت المتغيرات التابعة (نفقات التشغيل/إجمالي الموجودات، ونسبة صافي إيرادات الفوائد/إجمالي الارباح) والمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، رأس المال الوقائي، ومتطلبات السيولة)، تم جمع بيانات ل خمسة وأربعين مصرفا تجارياً عاملاً في ست دول أفريقيا (جنوب إفريقيا، ونيجريا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندة، وملاوي)، باستخدام أنموذج المربعات الصغرى وتحليل الانحدار، تم التوصل إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين التشغيل وكفاءة الاستثمار عند تطبيق مقررات بازل III، وهذا يعني كلما كانت اللوائح المصرفية أكثر صرامة زادت كفاءة المصارف والنتيجة الرئيسة الأخرى هي التأثير الإيجابي لنسبة تغطية السيولة على الكفاءة التشغيلية للمصارف، تشير هذه النتائج إلى أن المصارف الإفريقية تتمتع بالكفاءة إلى حد كبير ويمكنها

تحمل أية أزمة مالية أو اقتصادية محتملة. يمكن القول إنه من المحتمل أن المصارف التي لم تعتمد بعد اتفاقية بازل III أو تعزز قاعدة رأس المال والسيولة لديها، أقل كفاءة وقد تفشل في أثناء أزمة عالمية.

وتناولت دراسة (محصول، واخرين، 2022) تحديد أثر كفاية رأس على وفق مقررات بازل3 في ربحية البنوك بناء على دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لدولتي السعودية والكويت، للمدة (2011-2019) شملت متغيرات الدراسة المتغير التابع (العائد على الموجودات)، المتغيرات المفسرة (كفاية رأس المال، وحجم المصرف، ونسبة التعثر، ونسبة التكاليف إلى الايرادات، واجمالي القروض إلى الموجودات، وإجمالي الودائع إلى الموجودات، والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم)، عينة الدراسة شملت اثنين وعشرين مصرفاً، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، نماذج الـ Panel واختبارات الفروق، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات في المصارف التقليدية فقط، وأظهرت العلاقة عكسية غير معنوية في المصارف الإسلامية، أمِا حجم المصرف والتمويل المتعثر فظهر العلاقة عكسية معنوية في المصارف التقليدية، وطردية معنوية في المصارف الإسلامية.

في حين وجدت الدراسات السابقة عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق مقررات بازل في الأداء المصرفي مثل دراسة (حكيمة، حبيب، 2020) التي هدفت إلى معرفة أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال على وفق اتفاقية بازل II في أداء المصارف التجارية الأِردنية للمدة (2002-2011)، شملت متغيرات الدراسة المستقلة، (نسبة كفاية رأس المال)، والمتغيرات التابعة (العائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية، وهامش صافي الفائدة) والمتغير الضابط (حجم المصرف)، طبقت الدراسة على عينة تكونت من ثلاثة عشر مصرفاً تجارياً اردنياً، تم توظيف أنموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على الموجودات، كما وجدت أيضاً هناك أثراً سالباً ذا دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس في العائد على حقوق الملكية، وعدم وجودة أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في هامش صافي الربح لدى المصارف التجارية الأردنية.

المبحث الثاني: كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III

يعد رأس المال المصرفي الدعامة الأولى ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال توفير حاجز لامتصاص الخسائر غير المتوقعة في حال حدوثها من انشطة المصرف المتنوعة ولأهمية كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III سيتم عرضها في هذا المبحث:

اولاً. مفهوم وأهمية كفاية رأس المال Capital adequacy: تعني كفاية رأس المال الطرائق التي يستعملها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقها المصرف وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو متانته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويزيد من ربحية المصرف، ومن ثم نموه (الزعابي، شاهين، 2008: 50). وقد تم تعريف كفاية رأس المال من قبل عدد من الباحثين كما في: هي نسب رأس مال المصرف إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات، وتعد هذه النسبة أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث بالمستقبل (طباخ، 2019: 261).

وهو أيضاً مقدار رأس المال الذي يمكن أن يؤدي بشكل فعال الوظيفة الأساسية المتمثلة في منع فشل الصناعات المصرفية من خلال امتصاص الخسائر. يُنظر إليه على أنه وسيلة لتوفير الحماية النهائية ضد الإفلاس الناجم عن المخاطر في القطاع المصرفي (Odekina, et al., 2019:109) وتتجلى أهمية كفاية رأس المال بالآتي: (الزهراء، واخرون 2022، 15):

1. كفاية رأس المال تمثل صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية.
2. كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقها المصرف وحجم رأس المال.
3. كفاية رأس المال تعد مصدر ثقة للمودعين الحاليين والمحتملين إذ كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئن المودعين الحاليين على أموالهم لدى المصرف ويشجعهم على إيداع أموالهم لدى المصرف.

ثانياً. تعريف لجنة بازل: أسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من قبل محافظي المصارف المركزية لمجموعة العشر (ولايات المتحدة الامريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، وسويسرا، واليابان، فضلاً عن الى لكسمبورج) في عام 1974. وكان ذلك كاستجابة للعدد الكبير من الاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية، مثل انهيار نظام Bretton Woods system وإغلاق بنك فرانكلين الوطني Franklin National bank في نيويورك، ولإنقاذ الوضع الراهن آنذاك، عبر تحسين المعرفة الإشرافية ونوعية الإشراف العالمي، والذي سينعكس برفع مستويات الاستقرار المالي، أدخلت أول اتفاقية لبازل خاصة برأس المال عام 1988م، ودعت إلى حد أدنى له، لما يوفره من حماية للمؤسسات المالية ضد جميع أنواع المخاطر غير المضمونة وغير المؤمن عليها والتي قد تتحول إلى خسائر، عبر تأديته لوظيفتين رئيستين، **الأولى**: امتصاص الخسارة، مما يسمح للمصرف بتغطية أي خسائر من خلال أمواله الخاصة، **والثانية:** دعم الثقة: عبر إقناع دائني المصارف والمودعين بأن ودائعهم وموجوداتهم آمنة (Gary, 2016: 1,5)

ثالثاً. مقررات بازل II ودعائمه الرئيسة: قدمت لجنة بازل إطاراً معدلاً ومحسناً لكفاية رأس المال، يشير إلى التأكيد على أهمية إدارة المخاطر وتحفيز التحسينات الجارية على قدرات المصارف في تقييم المخاطر إذ قامت لجنة بازل بحسب الاتفاق الجديد لعام 1988، بالتخلي عن الأحادية في تحديد متطلبات رأس المال الرقابي الدنيا، وتقديم مفهوم شامل يهدف إلى مطابقة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر، وكان صدور الإطار الجديد لبازل II في عام 2004 ليحل محل اتفاق عام 1988 الذي أصبح أكثر تكيفاً مع الابتكار المالي الذي ظهر خلال السنوات السابقة والذي يهدف إلى تحسين متطلبات رأس المال التنظيمي للمخاطر الأساسية (Gary, 2016: 1)، وضعت اتفاقية بازلI الحجر الأساس لقياس المخاطر السوقية، والمخاطر الائتمانية، ادخل اتفاق بازل II مجموعة من المقاربات المعقدة لقايس المخاطر الائتمانية فضلاً عن التركيز الكبير على المخاطر التشغيلية. ومن ثَمَّ، فإن الاتفاق الجديد يهدف إلى ربط المخاطر الداخلية للمصارف وخيارات إدارتها بكمية رأس المال الرقابي الواجب تأمينه. وأكدت لجنة بازل أن رغبة المصارف المتزايدة نحو المخاطر ستؤدي إلى زيادة متطلبات رأس المال والعكس صحيح. وفيما يأتي شرح الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II (داود والعلي، 2017: 53-54) (محمد، 2014: 349).

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements):
تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، وهي نسبة رأس المال الذي يجب تأمينه

لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، والتي تبلغ 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. وتتبنى هذه الدعامة ثلاث طرائق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بحيث يكون متاحاً للمصارف وللسلطات الرقابية اختيار البديل الذي يتناسب مع درجة تطور البيئة المصرفية الموجودة فيها.

الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية (Supervisory Review Process): تختص هذه الدعامة بعملية المتابعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المصارف ومن ثَمَّ كفاية رأس المال لديها، فهي تحدد مسؤوليات الإدارة المتعلقة بتدعيم مبادئ الرقابة الداخلية بهدف تطوير عملية التقييم الداخلية لرأس المال ووضع أهداف لرأس مالها بحيث تكون متناسبة مع المخاطر المحيطة وتقلص الفجوة بينه وبين رأس المال الاقتصادي .

الدعامة الثالثة: انضباط السوق (Market Discipline): تقترح اللجنة مزيداً من الإفصاح عن معيار كفاية رأس مال المصرف ونوعية مخاطرة وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم موجوداته والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام المصرف الداخلي لتقدير رأس المال المتطلب، وتوفير الصلاحية القانونية للسلطات الرقابية لإلزام المصارف بالوفاء بمتطلبات الإفصاح. وهذا يعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وكذلك تحفيزها على الحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر.

وبذلك تشكل الانضباطية السوقية عنصراً أساسياً للأمان وسلامة القطاع المصرفي. وبطبيعة الحال إن الانضباطية السوقية الفعالة تتطلب توافر المعلومات الدقيقة عن مدى أتباع المصارف الممارسات المصرفية السليمة، وتمكين المشاركين في الأسواق من تقييم المعلومات الأساسية بشأن المخاطر التي يتعرض لها المصرف وعلاقتها برأس المال.

رابعاً. بازل III الإصلاحات والظروف التي أدت إلى تحديث مقررات بازل: جاء اتفاق بازل III الصادر في 2010 رداً على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عن الأزمة المالية، إذ يعزز بازل III متطلبات رأس المال المصرفي ويقدم المتطلبات التنظيمية الجديدة على السيولة المصرفية، وفي ذلك فإن التغيير في حساب مخاطر القروض في اتفاق بازل الثاني يعد أحِد العوامل المسببة لفقاعة الائتمان قبل انهيار عام 2007، نتيجة لكون أحد أهم العوامل الرئيسة لإدارة المخاطر المالية كانت لا تخضع لإشراف وكالات التصنيف الائتماني، ومن ثَمَّ وبعد توالي الخسائر المصرفية الفادحة لعامي 2007-2008، اتخذت لجنة بازل عدداً من الإجراءات وقدمت توجيهاتها للمشرفين على المصارف لتقييم مدى ملاءمة السيولة للمصرف في إطار إدارة المخاطر، فضلاً عن توجيهاتها بخصوص رفع متطلبات رأس المال، وقدمت اقتراح رئيس المتمثل بإدخال كلفة المخاطرة الإضافية IRC، إذ قررت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) إجراء إصلاح كبير للإطار التنظيمي للنظام المصرفي. عبر إدخال شرط نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطر (LR) جنبًا إلى جنب مع إطار رأس المال القائم على المخاطر بهدف "تقييد تراكم الرافعة المالية المفرطة في القطاع المصرفي لتجنب زعزعة استقرار النظام المالي والاقتصاد الأوسع (Gill et al., 2015: 120)، وتضمنت القواعد الجديدة المقترحة من قبل بازل III ما يأتي (عبد القادر، وغراية، 2015: 99) (العلي، محسن، 2018: 4-5).

1. المطلوب قياس حق الملكية بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطرة بزيادة النسبة من 2% إلى 4.5%

2. رفع نسبة رأس المال الأساسي من 4% الى 6..%
3. القواعد الجديدة تستحدث عتبة جديدة لاحتياطي رأس المال (وهو ما يسمى بالمصد buffer أو مخفف الصدمات) والذي يجب أن يكون أكثر من 2.5 % وأنِ يكون من الأسهم العادية.
4. عَدُّ الزيادة في حق الملكية عبر الموجودات المرجحة بالمخاطرة بمثابة نقطة مرجعية للمصرف مع استبدال نسبة رأس المال ضمن الفئة الأولى.
5. انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الموجودات المرجحة بالمخاطر أبتداءاً من كانون الثاني 2019 .

أدخلت لجنة بازل III لأول مرة المعايير العالمية للسيولة المصرفية وهي نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) ، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها تدريجياً للمصارف من 2015 الى 2019. حيث تم إدخال نسبتين لمراقبة مخاطر السيولة المحتملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل (مريم، موسى، 2017، 179-180) (Dang, 2021: 248) (كوثر، 2021: 367-377).

❖ **نسبة تغطية السيولة LCR:** تهدف هذه النسبة إلى التأكد من كفاية الموجودات عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة ينبغي أن تتعدى نسبة ال 100 % وتحسب كالآتي:

$$\text{معيار تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً المقبلة}} \geq 100\%$$

❖ **صافي نسبة التمويل المستقر NSFR:** الهدف من هذه النسبة هو لتحقيق أعلى مستويات السيولة النقدية في الأجل الطويل وتقيس قيمة مصادر الأموال طويلة الأمد المتاحة للمصرف مقارنة بالتوظيفات في الموجودات واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن التزامات خارج الميزانية وتحسب كالآتي:

$$\text{معيار صافي التمويل المستقر NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

والهدف من هذه النسب على وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS لتقليل احتمالية فشل المصارف ومنع الإجهاد النظامي المحتمل، وبتعبير أدق يركز LCR على السيولة قصيرة الأجل، مما يعزز المصارف الحصول على سيولة كافية للبقاء لمدة شهر في سناريو الإجهاد، في المقابل يعطي NSFR الأولوية للسيولة طويلة الأجِل، ويشجع المصارف على الاحتفاظ بمزيد من الموجودات عالية السيولة وزيادة مصادر التمويل الأكثر استقراراً .

خامساً. الركائز الأساسية لمقررات بازل III: تتكون اتفاقية بازل III من خمسة محاور هي:

المحور الاول: تحسين نوعية قاعدة رأس المال المصارف وبنيتها وشفافيتها: إن اتفاقية بازل III جعلت مفهوم رأس المال الأساسي (Tier 1) مقصوراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها الأدوات القادرة على امتصاص الخسائر فور حدوثه. أما رأس المال المساند (Tier2) فيكون دوره مقصوراً على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع وقبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل III كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR): تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسمالية إضافية للمخاطر المذكورة ولتغطية الخسائر الناتجة عن

إعادة تقييم الموجودات المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كانت عليه في مقررات بازل .II

المحور الثالث: نسبة الرافعة الماليةLeverage Ratio: أضافت لجنة بازل III معياراً جديداً هو الرافعة المالية التي تمثل قيمة الموجودات داخل الميزانية وخارجها (بدون أخذ المخاطر بنظر الاعتبار) إلى رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدَورة (الشريحة الأولى)، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% (عبيد، 2020: 349).

المحور الرابع: الدورات الاقتصادية: ويفرض اتفاق بازل III على المصارف تكوين احتياطيات للمخاطر المتوقعة في أثناء فترات الرواج تحسباً لسنين العجاف والركود عندما تتدهور نوعية القروض، كما يفرض الاتفاق تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطيات وعند توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من رأس المال المكون في أثناء الازدهار وينمي قدرة المصارف على استيعاب الصدمات في أثناء فترات الركود والأزمات (Thompson, 2011: 167)

المحور الخامس: معيار عالمي للسيولة: إن الأزمة المالية الأخيرة أظهرت سوء تسيير السيولة من قبل المصارف مما زاد من تفاقم الأزمة، ولهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بفرض معيارين دوليين لقياس السيولة هما:

نسبة تغطية السيولة (LCR) وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي احتياجات السيولة ذاتياً في حال طرأت أزمة وذلك لمدة 30 يوماً للاستحقاقات قصيرة الأجل.

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وتستعمل لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها أن تتوافر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

الجدول (3): يوضح مقارنة بين اتفاقية بازل I وبازل II وبازل III

	اتفاقية بازل II	اتفاقية بازلII	اتفاقية بازل III
مكونات رأس المال	الشريحة1 =رأس المال الاساسي الشريحة2= رأس المال المساند الشريحة3=القروض المساندة	لم تتغير	زيادة نسبة الشريحة الأولى وإلغاء الشريحة الثالثة
المخاطر الائتمانية	تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للموجودات على وفق جدول وضعته لجنة بازل، تتراوح هذه الأوزان من صفر إلى 100%	تغير جذري لمعاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطى على وفق الطبقية القانونية للمقترض، إنما على وفق نوعية القرض في حد ذاته وحددت 3 أساليب لقياسها	وسعت مفهوم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية.
المخاطر السوقية	تحسب على وفق طريقتين لأنموذج المعياري والداخلي.	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديدها	لم تتغير
نسبة كفاية رأس المال	حددتها لجنة بازل بـ 8%	لم تتغير	أصبحت 10.5 %
السيولة النقدية	لم تحدد سبة موحدة	لم تتحدد بسبة موحدة	إضافة نسبتين لقياس السيولة للمدى القصير والطويل

	اتفاقية بازل II	اتفاقية بازلII	اتفاقية بازل III
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	لم تكن موجودة	حددت نسبة الرافعة ب 3%
الرقابة الإشراقية	لم تكن موجودة	وضعت اللجنة مبادئ للرقابة الإشراقية والتي من خلالها تقييم رأس المال الاقتصادي	عززت من عمل المشرفين ليسهموا في أدارة المخاطر ووضع سيناريو واختبار الضغط ووضع قواعد الحوكمة الرشيدة
انضباط السوق (الافصاح)	لم تكن موجودة	عملت اللجنة على تحقيق انضباط السوق بوضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للأطراف المشاركة في السوق تقييم المخاطر التي تواجه المصارف، ونسبة رأس المال المطلوبة لتغطية تلك المخاطر وطريقة احتسابها.	تعزيز متطلبات الإفصاح لتشمل الإفصاح عن مخاطر جديدة، ووضع قوالب خاصة للإفصاح لتحقيق الشفافية التي تساعد المشاركين في السوق من المقارنة بين المصارف النشطة دولياً.

الجدول من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المصادر الاتية:

- الجعفري، سندس ماجد، السعيري، منتظر رسول، 2019، "مدى توافر متطلبات الإفصاح لبازل III في المصارف العراقية-دراسة حالة في المصرف الأهلي "، مجلة كلية الإدراة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد 11.
- برغلي، ريم خليل، 2020، "محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة "، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا.

سادساً. العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية: تناولت دراسة (Al-sharkas, et al., 2022) نسبة كفاية رأس المال وتأثيرها في الربحية في دولة الأردن، لعينة تكونت من 24 مصرفاً، للمدة 2008-2018، باستخدام المتغيرات الآتية (نسبة التكلفة إلى الدخل، وحجم المصرف، ونسبة الدين، والقروض غير العاملة)، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كفاية رأس المال لها علاقة سلبية معنوية مع العائد على الموجودات، وهذا يعني كلما ارتفعت نسب رأس المال الأساسي انخفضت الربحية، وإنِ نسبة التكلفة إلى الدخل تؤشر سلباً في العائد على الموجودات وإن لحجم المصرف تأثيراً ايجابياً في ربحية المصارف، وهذا يعني أنِ المصارف الكبيرة تحقق ارباحاً أعلى من المصارف الصغيرة، وأنِ نسبة الرافعة المالية ترتبط بشكل ايجابي مع ربحية المصرف أيِ كلما ارتفع الدين زادت الربحية، وأخيراً أظهر تأثير القروض غير العاملة معنوياً وسلبياً في ربحية المصرف.

كما تناولت دراسة (Ahmed, et al., 2015) تأثير اتفاقية بازل II في بنغلاديش، لعينة تكونت من 25 مصرفاً من أصِل 30 مصرفاً تجارياً، تحليل الدراسة لتقارير السنوية لمدة 5 سنوات، باستخدام أنموذج المربعات العادية، وأظهرت النتائج أنِ متطلبات كفاية رأس المال تؤثر بشكل إيجابي في ربحية المصرف.

وقد أوضحت دراسة (Almazari, Alamri, 2017)، أن هناك علاقة ارتباط إيجابية منخفضة بين ROA وROE كمتغيرات تابعة على الربحية. ووجدت دراسة (Linh, Trang, 2019) التي هدفت التحقق في تأثير رأس المال في ربحية البنوك، لعينة تكونت 30 شركة فيتنامية، في أثناء

المدة 2017-2018، أظهرت نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين رأس المال والربحية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Olatayo, Folusho, Joseph (2019) إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مؤشر الربحية ROA ونسبة كفاية رأس المال CAR لبنوك الودائع في نيجريا (DMBs) التي تم الحصول عليها من تقريرها السنوي 2017، وكذلك دراسة Abdul-Azeez, Adewale (2020) التي توصلت العلاقة الايجابية بين العائد على الموجودات ROA وكفاية رأس المال CAR، في حين لم تجد دراسة Shingjergji & Hyseni (2015) لمؤشرات الربحية ROA، ROE اي تأثير في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة التي هدفت التي التعرف على محددات نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي الياباني بعد الازمات المالية باستخدام بيانات ربع سنوية من الثلث الأول من علم 2007 حتى الفصل الثالث من عام 2014، وذلك باستخدام أنموذج الانحدار، وعلى عكس النتيجة السابقة وجدت دراسة (Williams et al., 2018) بوجود علاقة عكسية بين العائد على الموجودات ونسبة كفاية رأس المال البنوك في الدراسة التي تناولت محددات نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية في نيجريا في أثناء المدة 2010-2010، إذ شملت العينة ثمانية مصارف مستعملة تحليل البيانات المقطعية والنسب المالية على وفق القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة.

المبحث الثالث: وصف متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية

أولاً. وصف عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة بمجموعة من المصارف التجارية العاملة في عدد من الدول العربية (الأردن- الكويت - قطر- الامارات) والبالغ عددها (28). أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالفترة (2010-2021). تم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة في الاسواق العربية للأوراق المالية (الاردن – الكويت – قطر – الامارات) كما تم استخدام البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً. وصف متغيرات الدراسة:

أ. المتغير المعتمد:

- العائد على الموجودات :(ROA) يعد الأكثر استخداما من قبل الباحثين والكتاب لقياس ربحية المصارف التجارية مثل (Zaky & Soliman, 2017: 167) ويقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والموجودات التي تحت تصرفه، وكلما ارتفع هذا المؤشر زادت الربحية (Almazari & Alamri, 2017: 93)، وهو من المقاييس المهمة، لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات وتوليد الأرباح، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً دل على كفاءة وفاعلية الأداء المالي الجيد لذلك المصرف (Lotto, 2018: 6).

ب. المتغيرات المستقلة:

1. **نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل (CAR):** نسبة كفاية رأس المال هي النسبة التي تحمي المصرف من مخاطر الإفلاس تعرف على أنها نسبة رأس مال المصرف فيما يتعلق بالتزاماته الحالية، والموجودات المرجحة بالمخاطرة هي مقياس لمقدار موجودات المصارف، معدلة حسب المخاطر لكل موجود، يضمن المستوى المناسب من كفاية رأس المال أن يكون لدى المصرف رأس مال كاف لتوسع أعماله، وهذه هي النسبة التي تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والحد من المخاطر التي يتعرض لها (الكعبي، الجبوري، 2021: 151).

2. **المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف:** تم استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف بالاعتماد على الدراسات السابقة وهي:

- **نسبة التوظيف Loan:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وذلك لطبيعة حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات، إذ إن ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيره إيجابياً في الأرباح، إلا أن ذلك سيؤثر سلباً في سيولة المصرف، ومن ثم قدرته على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع (الأسدي، محمد، 2005: 89).
- **حجم المصرف Bank Size**: إن حجم المصرف له تأثير كبير في فرص النمو ونسبة كفاية رأس المال وله ارتباط سلبي بسلوك تحمل المخاطر للمصارف التجارية، ويرتبط هو ونسبة كفاية رأس المال بشكل إيجابي مما يشير أن المصارف الكبيرة مجهزة بشكل جيد للوفاء بالتزاماتها المالية (Abiodun, et al., 2020: 7).
- **الكلفة الى الدخل COST:** إنها مقياس مالي رئيس لتحيد ربحية المصرف، وتوضح هذه النسبة كيف يمكن للمصرف أداء عملياته المالية بكفاءة، كما تساعد المستثمرين في الحصول على رؤية واضحة حول مدى كفاءة المصرف، وكلما انخفضت النسبة كان المصرف أكثر ربحية، ويمكن أن تسبب التغيرات في النسبة بعض المشكلات المحتملة: إذا زادت هذه النسبة من مدة إلى أخرى، فهذا يعني أن النفقات زادت بمعدل أعلى من الدخل مما يؤثر في أعمال المصرف بشكل سلبي (Almazari, Alamri, 2017: 92-93).
- **نسبة القروض غير العاملة (Namely Non-performing Loans Ratio) (NLP):** هي من المؤشرات الخاصة لإدارة الائتمان، توضح هذه النسبة كيف تدير المصارف مخاطر الائتمان الخاصة بها، إذ يتم تحديد مبلغ خسائر القروض فيما يتعلق بإجمالي القرض (Lotto, 2018: 6) وأن زيادة مقدار هذه النسبة سيوضع الإدارة السيئة للمصرف وعلى عدم قدرة المصرف على استرداد موجوداته الرئيسة (Kebede & Selvaraj, 2014: 61).

3. **المتغيرات الضابطة الخاصة بالدولة:** تم اعتماد متغيري التضخم والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات ضابطة استناداً إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

- **التضخم Inflation**: يقيس التضخم الزيادة في الأسعار العامة للسلع والخدمات، في أثناء أوقات التضخم المرتفع قد يواجه الاقتصاد طلباً مرتفعاً على التمويل المصرفي، وتم استخدام معدل التضخم السنوي الذي تنشره الحكومة في الدول العربية عينة الدراسة (Abdul-Azeez & Adewale, 2020: 7).
- **الناتج المحلي الإجمالي GDP:** لقد وثقت العديد من الدراسات أن الناتج المحلي الإجمالي يحفز التنمية المالية والأخيرة هي التي تعمل على تحسين جودة وكمية وكفاءة الوسطاء الماليين، ومن ثَمَّ أن الناتج المحلي الإجمالي يعزز كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في بلد ما (Abiodun, et al., 2020: 7).

ثالثاً. الاساليب الاحصائية المستخدمة: اختبار أثر تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العربية باستخدام Panel data تم توظيف نموذج الأثر التجميعي (Pooled Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). أنموذج التأثيرات الثابتة: (Fixed Effect Model) (FEM) يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل

معلمة القطع B0 مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل Bi ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فحسب في مجاميع البيانات المقطعية، عادة ما تستعمل متغيرات وهمية لكي نجتنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير الأنموذج.

كما يطلق على أنموذج التأثيرات الثابتة أسم أنموذج المربعات الصغرى الوهمية للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable (LADV) وأنموذج الأثر العشوائي (REF) (Random Effect Model) في أنموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ εit ذا توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً G2ε ولكي تكون معلمات أنموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في مدة زمنية محددة.

يعد أنموذج التأثيرات العشوائية أنموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في أنموذج التأثيرات العشوائية سوف يعمل معامل القطع B0(i) كمتغير عشوائي له معدل مقداره u.

ويمكن صياغة النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة بالشكل الآتي:

$$ROA_{itj}=\beta_0 + \beta_1 CAR_{itj}+\varepsilon_{itj} \quad (1)$$

$$ROA_{itj} =\beta_0 + \beta_1 CAR_{itj}+ \beta_2 Loan_{itj}+ \beta_3 NPL_{itj}+\beta_4 COST_{itj}+ \beta_5 SIZE_{itj}+ \varepsilon_{itj} \quad (2)$$

$$ROA_{itj} =\beta_0 + \beta_1 CAR_{itj}+ \beta_2 Loan_{itj}+ \beta_3 NPL_{itj}+\beta_4 COST_{itj}+ \beta_5 SIZE_{itj}+\beta_6 INF_{itj}+\beta_7 GDP_{itj} + \varepsilon_{itj} \quad (3)$$

المبحث الثالث: مناقشة نتائج أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العربية عينة الدراسة

أولاً. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة: يوضح الجدول رقم (1) وصف المتغيرات سواء المعتمدة والمستقلة أو المعتمدة إحصائياً على مستوى المصارف العربية عينة الدراسة، إذ بلغ قدر متوسط العائد على الموجودات قبل تطبيق مقررات بازل III بـ 1.668% ومتوسط العائد على حقوق الملكية 11.514% أما متوسط كفاية رأس المال 19.186% وهذا يشير إلى تمتع المصارف برأسمال جيد وتجاوز المتطلبات التنظيمية الدولية لبازل II، كما قدر متوسط نسبة القروض غير العاملة 5.448%، في حين بلغت متوسط التكاليف إلى الإيرادات 43.653% وهذا يشير قدرة المصارف التحكم في تكاليفها مقارنة بإيراداتها.

كما بلغ متوسط العائد على الموجودات للمصارف بعد تطبيق مقررات بازل III بـ 0.996%، ومتوسط العائد على حق الملكية 7.731%، أما متوسط كفاية رأس المال قدرت ب 17.855% وهي أكبر من النسبة المقررة لكنها أصغر من متوسط النسبة قبل تطبيق بازل III، في حين بلغ متوسط القروض غير العاملة 4.792 والتي عرفت تراجعاً في أثناء مدة الدراسة، أما متوسط التكاليف إلى الإيرادات 48.463% توحي بضعف تحكم المصارف في تكاليفها مقارنة بإيراداتها.

الجدول (1): الوصف الإحصائي للمتغيرات التابعة والمستقلة للمصارف التجارية العربية عينة الدراسة

المتغيرات	قبل تطبيق مقررات بازل III					بعد تطبيق مقررات بازل III				
	N	Mean	S. D	Min	Max	N	Mean	S. D	Min	Max
أ. المتغير التابع										
ROA	168	1.668	0.925	-0.770	5.150	168	0.996	0.825	-3.800	2.970
ب. المتغير المستقل										
CAR	168	19.186	4.786	10.860	36.710	168	17.855	4.608	9.800	44.660
ج. المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف										
Loan	168	80.504	17.741	44.800	117.960	168	84.351	16.489	53.670	127.580
NPL	168	5.448	4.059	0.300	22.130	168	4.792	2.818	0.530	15.700
COST	168	43.653	15.251	22.030	102.970	168	48.463	16.995	22.300	105.160
SIZE	168	8.463	1.283	6.320	11.130	168	8.699	1.295	6.570	11.450
د. المتغيرات الضابطة الخاصة بالدولة										
INF	168	2.503	1.983	-2.020	5.990	168	1.279	1.951	-3.370	6.470
GDP	168	4.202	5.155	-2.700	29.300	168	0.757	3.668	-11.20	6.700

الجدول من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى البرمجة الجاهزة Eviews10.

ثانياً. اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

1. **التوزيع الطبيعي Normality:** سيتم في بادئ الأمِر اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، إذ يُعدّ الكشف عن هذا الفرض ومعالجتهِ من أساسيات تحقيق نتائج دقيقة في تقدير معلمات أنموذج الانحدار، ويتم التحقق من أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد تم إجراء التوزيع الطبيعي وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (2) الآتي:

فرضية العدم: الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً

الفرضية البديلة: الأخطاء العشوائية لا تتوزع توزيعاً طبيعياً

الجدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الأخطاء العشوائية لعينة المصارف التجارية عينة الدراسة

Standard Residuals	Tests of Normality					
	قبل تطبيق بازلIII			بعد تطبيق بازلIII		
	Statistics	Df	p-Value	Statistics	Df	p-Value
ROA	0.078	168	0.014	0.125	168	0.000

الجدول: من اعداد الباحثتين بالاستناد إلى البرمجة الجاهزة Eviews10.

من نتائج الجدول في أعلاه يلاحظ أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ إن قيمة (P-value) (0.000) ظهرت أقل من 0.05 أي إننا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، باستثناء الأخطاء العائدة إلى الأثر للمتغير التابع ROA.

2. **التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity):** إن مشكلة التداخل من المشاكل الخطيرة التي تواجه الدراسات عند إيجاد علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ إن هذه المشكلة تعمل إرباكاً في تحديد تأثير كل متغير مفسر في المتغير التابع مما يؤدي إلى الحصول على مقدرات

غير دقيقة، ثم التوصل إلى قرارات غير صحيحة ومربكة، ومن أجل الكشف عن وجود مثل هذه المشكلة يتم إيجاد قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) ومعامل السماحية (Tolerance)، كما موضح في الجدول في أدناه:

ومن خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن قيم (VIF) جميعها أقل من 10 مما يدل على أنه لا توجد هناك علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيم معامل السماحية (Tolerance) كانت أكبر من 0.1 مما يدل كذلك على أنه لا توجد مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (3): اختبارات الكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي لعينة المصارف العربية للمدة2010-2015

Collinearity Statistics				
قبل تطبيق مقررات بازل III			بعد تطبيق مقررات بازل III	
Variable	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
CAR	0.767	1.304	0.874	1.144
LOAN	0791	1.265	0.787	1.27
NPL	0.654	1.529	0.826	1.211
COST	0.506	1.975	0.607	1.648
SIZE	0.737	1.357	0.689	1.452
INFL	0.851	1.176	0.812	1.231
GDP	0.767	1.303	0.83	1.205

الجدول: من اعداد الباحثتين بالاستناد إلى البرمجة الجاهزة Eviews10.

3. اختبار الارتباط الخطي (Autocorrelation Test): تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها الذي يؤثر سلبيا على صدق نتائج الانحدار يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن هناك علاقات ارتباط معنوية تمثلت بالقيم التي تعود إلى .Sig والتي كانت أقل من 0.05 والمؤشرة بالرمز(*).

كما تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وعلاقة الارتباط بين المتغيرات التابعة، وعلاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة إلى محدودية علاقات الارتباط بينها، وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على عدم وجود الارتباط التام بين المتغيرات، بما يؤكد صلاحيتها للتقدير وبعدها عن مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

الجدول (4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للمدة (2010-2015)

Variables	CAR	LOAN	NPL	COST	SIZE	INF	GDP	ROA
CAR	1	0.032 (0.683)	0.213* (0.006)	-0.221* (0.004)	-0.329* (0.000)	-0.008 (0.913)	-0.061 (0.431)	0.186* (0.016)
LOAN		1	-0.214* (0.005	-0.422* (0.000)	-0.178* (0.021)	-0.185* (0.016)	0.208* (0.007)	0.39* (0.000)
NPL			1	0.481* 0.000)	0.05 (0.517)	0.119 (0.125)	-0.143 (0.065)	-0.204 (0.008)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.4

Variables	CAR	LOAN	NPL	COST	SIZE	INF	GDP	ROA
COST				1	0.369* 0.000)	0.142 0.067)	-0.203* 0.008)	-0.318* 0.000)
SIZE					1	-0.002 (0.984)	0.182* (0.018)	-0.059 (0.446)
INF						1	-0.363* (0.000)	-0.184* (0.017)
GDP							1	0.209* (0.007)
ROA								1

الجدول: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى البرمجة الجاهزة Eviews10.

الجدول (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للمدة (2016-2021)

Variable's	CAR	LOAN	NPL	COST	SIZE	INF	GDP	ROA
CAR	1	0.165* (0.033)	-0.064 (0.413)	-0.306* (0.000)	-0.230* (0.003)	-0.035 (0.655)	0.006 (0.942)	0.349* (0.000)
LOAN		1	-0.124 (0.109)	-0.273* (0.000)	0.182* (0.018)	-0.119 (0.124)	-0.053 (0.494)	0.099 (0.200)
NPL			1	0.315* (0.000)	0.036 (0.644)	-0.181* (0.019)	0.024 (0.756)	-0.385* (0.000)
COST				1	0.406* (0.000)	0.052 (0.501)	-0.009 (0.91)	-0.371 (0.000)
SIZE					1	0.061 (0.431)	0.147 (0.057)	0.159* (0.04)
INF						1	0.348* (0.000)	0.132 (0.089)
GDP							1	0.27* (0.000)
ROA								**1**

الجدول: من اعداد الباحثتين بالاستناد إلى البرمجة الجاهزة Eviews10

ثالثاً. تحليل ومناقشة أثر متطلبات بازل III لكفاية رأس المال في العائد على الموجودات (ROA):

تم إجراء انحدار البيانات المزدوجة على وفق نماذجها الثلاثة أنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار الثابت (FEM)، والانحدار العشوائي (REM) لتقدير أثر تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية المعبر عنه بالعائد على الموجودات (ROA).

وبعد إجراء المفاضلة بين أنموذجي الأثر التجميعي والأثِر الثابت باستخدام (Restricted F Test) أظهرت النتائج أنِ قيمة (F_(cal) أكبر من قيمة ((F_(tab، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأنموذج (Fixed Model) أفضل من الأنموذج (Pooled Model)، كما تم توظيف اختبار Hausman للمفاضلة بين أنموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي ووجدت النتائج أن قيمة الاختبار كانت أكبر من 0.05، بناءً عليه تم اختيار الأنموذج المناسب الأثر العشوائي (REM) كما موضح في الجدول (6). ولاختبار أثر متطلبات بازل III لكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية عينة الدراسة تم تقسيم مدة الدراسة على مدتين تمثل الأولى المدة التي سبقت تطبيق متطلبات بازل III لكفاية رأس المال، إما المدة الثانية فتمثلت بـ (2016-2021)، إذ بدأت المصارف التجارية عينة الدراسة بتطبيق متطلبات بازل III في عام 2016.

كما يوضح الجدول رقم (6) أن التغير في كفاية رأس المال فسر التغيرات الحاصلة في ROA إذ بلغ R-squared ما مقداره 0.27% و0.36%على التوالي في (1) Model و(4) Model

أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً لكفاية رأس المال (CAR) في العائد على الموجودات (ROA) قبل تطبيق متطلبات بازل III لكفاية رأس المال وبعده، وهذا يعني أن زيادة كفاية رأس المال ادت الى زيادة عوائد المصارف التجارية عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة الثانية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية عينة الدراسة وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Mashamba, 2018) (Linh, Trang, 2019) ;التي وجدت أثراً ايجابياً (طردياً) بين كفاية رأس المال ومؤشر العائد في الموجودات (ROA).

عند إضافة المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف إلى معادلة الانحدار تبين الآتي:

فسر التغير في كفاية رأس المال التغيرات الحاصلة في ROA ما مقداره 0.62% و0.69% في أنموذجي الانحدار (2) Model و (5) Modelعلى التوالي. ووجدت النتائج كما موضح في (Model(2)، (5) Model) مؤشر كفاية رأس المال كان له تأثير معنوي إيجابي في مؤشر العائد على الموجودات بعد تطبيق مقررات بازل IIIوهذا يعني لهيكل رأس المال تأثير في زيادة أرباح المصارف، كما يمكن للمصارف ذات رأس المال المرتفع الاقتراض بتكاليف منخفضة نتيجة لانخفاض تكاليف الإفلاس المتوقعة والضائقة المالية، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الفرعية الاولى التي تنص وجود أثر معنوي لتطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال في العائد على الموجودات ودراسة (Mashamba, 2018) التي أثبتت العلاقة الإيجابية بين كفاية رأس المال والعائد على الموجودات.

أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف القروض/الودائع (LOAN) وجدت النتائج أن له تأثيراً ايجابياً ومعنوياً قبل تطبيق مقررات بازلIII أي إن زيادة توظيف الأمِوال في القروض تؤدي إلى زيادة أرباح المصرف، ولكن بعد تطبيق مقررات بازل IIIأصبح تأثيره عكسياً معنوياً(سالبة) ويعود ذلك إلى COVID-19 جائحة كورونا التي أثرت في القدرة المالية للمقترضين وعجزهم عن سداد ما

بذمتهم إلى المصرف الأمر الذي أدى إلى زيادة القروض غير العاملة. بناءً عليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية.

فيما يتعلق بنسبة القروض غير العاملة (NPL)، أظهرت النتائج أن القروض غير العاملة قبل تطبيق مقررات بازل III غير معنوية ولكن بعد تطبيق بازل III أظهرت معنوية سالبة، إذ تشير القروض غير العاملة إلى مدى كفاءة الإدارة في إدارة محفظة قروضها، وذلك لأن الزيادة في القروض غير العاملة تؤدي إلى زيادة الخسائر ومن ثَمَّ تنعكس سلباً على ربحية المصارف التجارية. وبهذا يمكننا قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

أما الكفاءة الادارية (COST) فكان تأثيرها سلباً معنوياً قبل تطبيق مقررات بازل III، إذ تعكس هذه النسبة كفاءة المصارف وجودة المحفظة الائتمانية، فكلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى انخفاض في ربحية المصارف عينة الدراسة، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الفرعية الرابعة لوجود أثر معنوي سلبي ودراسة (DAO, NGUYEN, 2020) التي وجدت إن نسبة التكلفة/الدخل تؤثر سلباً في ربحية المصارف المتمثلة بالمؤشر العائد على الموجودات ROA.

كما أظهرت النتائج أن حجم المصرف (SIZE) يؤثر ايجابياً ومعنوياً في ROA للمصارف التجارية عينة الدراسة قبل تطبيق مقررات بازل III وبعده وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص وجود أثر معنوي لحجم المصرف في ربحية المصارف عينة الدراسة، وهذا يعني أن المصارف الكبيرة لها رأس مال قوي تستطيع أن تستفاد من وفورات الحجم تقلل من التكاليف وتزيد من توظيف أموالها في القروض ومن ثَمَّ تحقق أرباح عالية.

عند ادراج المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف والدولة في معادلة الانحدار المتعدد وجدت النتائج ان التغير في كفاية رأس المال والمتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف والدولة فسر التغير في ROA ما مقداره 0.67% و0.76% في أنموذج الانحدار (Model (3) و(Model (6) على التوالي.

أظهرت النتائج التأثير المعنوي الإيجابي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في Model (3) و(Model (6 قبل تطبيق مقررات بازل III وبعده، إذ إن تقديم القروض في الأوضاع الاقتصادية الجيدة وغير مبالغ فيها يؤدي إلى تحسين أو يعزز من ربحية المصارف، ويوجد تقييم ائتماني جيد وبذلك فـإن النمو الاقتصادي يعزز من أداء المصارف ويزيد من ربحية المصارف عينة الدراسة، وإن نتيجة هذه الدراسة غير متوافقة مع نتيجة دراسة (Udom, et al., 2018) التي وجدت العلاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والعائد على الموجودات.

كما وجدت النتائج التأثير المعنوي الإيجابي للتضخم في المصارف التجارية في المدة التي سبقت تطبيق مقررات بازل III كما موضح في (3) Model ولكن بعد تطبيق متطلبات بازلIII، أصبح التأثير معنوياً سالباً في (6) Model، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Udom, et al., 2018) (DAO, et al., 2020) من حيث الأثر الإيجابي للتضخم في العائد على الموجودات (ROA) أي إن زيادة معدل التضخم السنوي تؤدي إلى زيادة العائد على الموجودات ويعود ذلك إلى السياسة النقدية المتبعة في أوقات التضخم فقد يؤدي إلى الانخفاض في عرض النقد ومن ثَمَّ ارتفاع ربحية المصارف.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف كفاية رأس المال (CAR) نسبة التوظيف (LOAN) والقروض غير العاملة (NPL)، ونسبة الكفاءة (COST)، وحجم المصرف

(SIZE)، بقيت النتائج كما هي في Model (2) و(5) Model من حيث الأثر الإيجابي والسلبي قبل تطبيق مقررات بازل III وبعدها.

الجدول (6): أثر كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل في العائد على الموجودات ROA باستخدام أنموذج الأثر العشوائي

	قبل تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال			بعد تطبيق مقررات بازل III لكفاية رأس المال		
Variable	**Model1**	**Model2**	**Model3**	**Model4**	**Model5**	**Model6**
C	0.268* (0.101)	-0.194* (0.1661)	-0.228* (0.0917)	0.204** (0.0379)	0.0896 (0.2843)	0.1129* (0.1391)
CAR	0.064*** (0.000)	0.0067 (0.4383)	0.0056 (0.4942)	0.04928*** (0.000)	0.0341*** (0.000)	0.0345*** (0.000)
LOAN		0.007*** (0.00058)	0.0075*** (0.0021)		-0.00262 (0.2039)	-0.0002 (0.9075)
NPL		-0.003 (0.7474)	-0.00885 (0.314)		-0.027** (0.0227)	-0.029*** (0.0065)
COST		-0.024*** (0.000)	-0.0225*** (0.000)		-0.0234*** (0.000)	-0.022*** (0.000)
SIZE		0.248*** (0.000)	0.2259*** (0.000)		0.2156*** (0.000)	0.1787*** (0.000)
INF			0.0367*** (0.0021)			-0.0214** (0.025)
GDP			0.0234*** (0.000)			0.0366*** (0.000)
R-squared	0.27	0.62	0.67	0.36	0.69	0.76
Root MSE	0.350	0.268	0.246	0.3005	0.208	0.183
F-Statistic	64.494	52.905	46.892	97.397	73.044	73.024
Prob (F-statistic)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Obs	168	168	168	168	168	168
Hausman Test						
Chi-square	2.09	35.36	170.88	2.57	7.54	12.52
p-value	0.056	0.059	0.068	0.057	0.073	0.065
Restricted F						
F cal	3.02	7.18	18.08	17.53	48.14	8.61
F tab	1.523	1.523	1.524	1.56	1.57	1.57

*معنوية عند مستوى المعنوية 10%، **: معنوية عند مستوى المعنوية 5%، ***: معنوية عند مستوى المعنوية 1%

الجدول: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ادراجها بالشكل الآتي:

1. زيادة نسبة العائد على الموجودات بعد تطبيق مقررات بازل III ورافق ذلك زيادة نسبة كفاية رأس المال الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى رأس المال ومؤشر الربحية (ROA)، في حين كان قبل تطبيق مقررات بازل III مؤشر كفاية رأس المال تأثيره سلبي في العائد على الموجودات مما يدل على نجاح مقررات بازل III في رفع كفاءة الأداء.

2. بعد تطبيق مقررات بازل III، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة القروض غير العاملة/إجمالي القروض كان لها التأثير السلبي في ربحية المصارف التجارية.
3. أظهرت النتائج أن لحجم المصارف له تأثيراً إيجابيا معنويا في ربحية المصارف التجارية خلال مدة الدراسة. ويشير ذلك إلى أن المصارف الكبيرة لها القدرة على تحقيق المزيد من الأرباح في ظل تطبيق مقررات بازل III.
4. أشارت نتائج الدراسة أن ارتفاع نسبة التكلفة/الدخل مما كان له التأثير السلبي في ربحية المصارف التجارية خلال مدة الدراسة.
5. هناك تأثير طردي معنوي لمعدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العائد على الموجودات (ROA) في ظل تطبيق مقررات بازل II، في حين كان للتضخم تأثير سلبي بعد تطبيق متطلبات بازل III لكفاية رأس المال.

ثانياً. المقترحات: أهم المقترحات فتمثلت بالآتي:

1. حث المصارف التجارية على ضرورة تطبيق متطلبات لجنة بازل III لما لها من دور واضح في تحسين الأداء المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وزيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة.
2. ضرورة تكييف الخدمات المصرفية الاساسية التي يقدمها المصرف مع القواعد الجديدة لاتفاقية بازل III من قبل مديري المصارف واتخاذ القرارات الصحيحة ليكون تأثيرها في الأداء بشكل إيجابي.
3. تشجيع المصارف التجارية على توظيف أموالها بشكل أكثر كفاءة والتقليل من حجم الأموال السائلة التي تؤثر سلبياً في الملاءة المالية للمصارف.
4. ضرورة تركيز المصارف التجارية على تحسين جودة الموجودات خاصة جودة القروض الممنوحة لأن انخفاضها يعني ارتفاع مخاطر الائتمان مما يقلل من كمية الأموال المتاحة لمزيد من الإقراض.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية للفترة (2010-2020).
2. التقارير السنوية للمصارف التجارية الكويتية للفترة (2010-2020).
3. التقارير السنوية للمصارف التجارية الاماراتية للفترة (2010-2020).
4. التقارير السنوية للمصارف التجارية القطرية للفترة (2010-2020).
5. صندوق النقد الدولي (www.imf.org).
6. داؤد، محمد بدر، العلي، احمد،2017، أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
7. الزهراء، حليمة، يونس، تومنة، دكينة، مونة، 2021-2022، أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية دراسة قياسية لعينة من البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
8. الزعابي، الشاهين، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة

9. الاسدي، عبد الحسين جاسم محمد، محمد، حاكم محسن، 2005، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
10. محصول، سمية، بوحيضر، رقية، علاب، رشيد،2022، أثر كفاية رأس المال وفق مقررات بازل3 على ربحية البنوك دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01.
11. حكيمة، غلامي، حبيب، بن باير، 2021، أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك دراسة حالة البنوك التجارية الاردنية"، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1، المجلد 10.
12. طباخ، الهام، 2019، أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية "دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية: 2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 6.
13. العلي، علي حميد هندي، محسن، عواطف جلوب، 2018، مقررات لجنة بازل الثالثة واثارها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة واقتصاد جامعة واسط، العدد 28.
14. عبد القادر، برش، غراية، زهير، 2015، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 5.
15. محمد، عبد محمد، 2014، قياس كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية وفقاً لاتفاقية بازل II، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 76.
16. الكعبي، علي احمد فارس، الجبوري، زهراء خيون عاشور،2021، القدرة الائتمانية وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 17، العدد 69.
17. الجعفري، سندس ماجد، السعيري، منتظر رسول، 2019، مدى توافر متطلبات الإفصاح لبازل III في المصارف العراقية-دراسة حالة في المصرف الأهلي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد 11.
18. برغلي، ريم خليل، 2020، محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Grill, M., Lang, J. H., & Smith, J., 2015, The impact of the Basel III leverage ratio on risk-taking and bank stability. Financial Stability Review, European Central Bank, vol. 2.
2. Gary, Gabriel, 2016, The Impact of The Basel 3 Capital Requirements on The Performance of European Banks", Master in Sciences de gestion, HEC-Ecole de gestion de l"ulg.1
3. Abiodun, Sanyaolu Wasiu, Abdul-Azeez, Alao Adeniyi, 2020, Determinants of Capital Adequacy of Nigerian Banks", Market Forces College of Management Sciences, 15, Issue 1.
4. Linh, Do Hoai, Trang, Vu Kieu, 2019, Impact of Capital on Profitability of Banks: Evidence from Vietnamese Commercial Banks, Journal of Economics and Business Vil2, No 2
5. Lotto, Josephat,2018, The Empirical Analysis of the Impact of Bank Capital Regulations on Operating Efficiency, International Journal of Financial Studies, Vol.6, No.34.

6. Al-Sharkas, Adel A, Al-Sharkas, Tamara A, 2022, The Impact on Bank Profitability: Testing for Capital Adequacy Ratio, Cost-Income Ratio and Non-Performing Loans in Emerging Markets, Journal of Governance and Regulation/Volume 11, Issue 1.
7. Obadire, Ayodeji Michael, Moyo, Vusani, Munthelele, Ntungufhadzeni Freddy, 2022, Basel III Capital Regulations and Bank Efficiency: Evidence from Selected African Countries, International Journal of Financial Studies Volume10. Issue57.
8. Almazari, Ahmad Aref, Alamri, Ahmad Mohammad, 2017, The Effect of Capital Adequacy on Profitability: A Comparative Study Between Samba and Saab Banks Of Saudi Arabia, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol V, Issue 11.
9. Thompson, E, 2011, Dodd-frank and Basel III 'S Skin Divergence and Why it is Good for the International Banking System, Law Journal, Volume 02 No. 2.
10. Olatayo, Samuel, Folusho, Henry, 2019, Effect of Capital Adequacy Ration (CAR) on Profitability of Deposit Money Banks (DMB'S): A Study of DMB's With International Operating License in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.10, No.10.
11. Zaky, Ahmed Hamdy Mohamed, Soliman, Mohamed Mostafa, 2017, The impact of announcement of Basel III on the banking system performance: empirical research on Egyptian Banking Sector, The Business and Management Review, Volume 9 No. 2.
12. Almazari, Ahmad Aref, Alamri, Ahmad Mohammad, 2017, The Effect of Capital Adequacy on Profitability: A Comparative Study Between Samba and Saab Banks of Saudi Arabia, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol V, Issue 11.
13. Williams, Harley Tega. Sola, Afolabi Taofeek and Dayo Adegbola Dare, (2018). An Empirical Investigation of The Determinants of Capital Adequacy of Financial Institutions in Nigeria, International Review of Social Sciences, Vol. 6 Issue.7.
14. Odekina, Gabriel, & Solomon, (2019), Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria, Financial Markets, Institutions and Risks, Volume 3, Issue 1.
15. Kebede, Matewos, Selvaraj, Sujata, 2014, The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia, African Journal of Business Management, Vol. 9 (2).